

فهرس الجدوال

الصفحة	البيان	رقم
ح	ملامح القوى الاقتصادية (النافتا، الاتحاد الأوروبي، مجموعة الاسيان)	١
ذ	القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تستخدم الكمبيوتر في مصر	٢
ز	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر (١٩٩٥ - ٢٠٠٦)	٣
	شكل أنواع ومستويات النظم	٤
	بعض مجالات الخدمات	٥
	تطور قيمة الاستثمارات المنفذة	١٢
	معدلات حجم ونمو الجهاز المصرفي	١٣
	هيكل الصناعة المصرفية	١٤
	تطور أرصدة الودائع بالبنوك	١٥
	الاقراض والخصم وفقاً للقطاعات	١٦
	الهيكل النسبي لكل نشاط من الارصدة الممنوحة من البنوك	١٧
	الاقراض والخصم وفقاً للأنشطة	١٨
	تطور المركز المالي للبنوك	١٩
	مؤشرات أداء البنوك %	٢٠
	مؤشرات الربحية	٢١
	مؤشرات الكفاءة	٢٢
	مؤشرات السيولة	٢٣
	مؤشرات جودة محفظة القروض	٢٤
	المؤشرات الرأس مالية	٢٥



جامعة عين شمس

كلية التجارة

قسم الاقتصاد

تقييم تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات
على أداء القطاع المصرفي
(دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في مصر)

رسالة مقدمة من الباحث
محمد عبد العزيز محمد مشهور
للحصول على
" درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد "

تحت اشراف
أ.د / فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة عين شمس

٢٠٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

"صدق الله العظيم"

((إهداء))

إلى أمي الغالية
إلى روح أبي الطاهرة
"حبًا ووفاءً وأعترافًا بفضلهما عليّ"

كما أهدى هذه الرسالة
إلى

زوجتي ..
أولادي ..
إخوتي ..

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له. الحمد لله مكرراً، عدداً ما كان وما يكون إلى غير انتهاء، حمداً يليق بكماله أزلياً بغير ابتداء، أبدياً بغير انتهاء، سرمدياً لا بداية ولا نهاية. الحمد لله الذى هدانى لطريق العلم وحببه لى. الحمد لله الذى هدانى لإناساً يحبون العلم ولا يكون منه . فلا يسعنى مقامى سوى أن أتقدم بخالص شكرى وعرفانى إلى أستاذى ومعلمى : الاستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس الذى مهما لفظ لسانى من كلمات شكر وعرفان لن أوفيه حقه لما أمدنى به من علم وافر وتوجيهات بناءة أثرت الرسالة وعمقت مضمونها . كما أتوجه بالشكر للاستاذة الدكتورة/ فادية عبد السلام-استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية وعميد معهد التخطيط القومى، الذى أتاحت لى فرصة للاستفادة من علمها الوفير ولسيادتها جزيل الشكر والتقدير لمشاركتها فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى الاستاذة الدكتورة/ دينا عبد المنعم راضى- أستاذ مساعد الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس لما أمدتنى به من علم وافر وملاحظات بناءة.

هذا كما أتوجه بالشكر لكل من مد لى يد العون فى سبيل إعداد هذا البحث كما أتقدم بالشكر لزملائى بمرحلة الدراسات العليا بقسم الاقتصاد – كلية التجارة .

لهم جميعاً خالص شكرى وتقديرى،،،

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

اسم الطالب: محمد عبد العزيز محمد مشهور
عنوان الرسالة: تقييم تكلفة الاستثمار فى أنظمة المعلومات
على اداء القطاع المصرفى
(دراسة تطبيقية على البنوك التجارية فى مصر)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / فرج عبد العزيز عزت
مشرفاً ورئيساً
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

الأستاذة الدكتورة / فادية عبد السلام
عضواً
أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية وعميد معهد التخطيط القومى

الأستاذة الدكتورة / دينا عبد المنعم راضى
عضواً
أستاذ مساعد اقتصاد- بكلية التجارة- جامعة عين شمس

الدراسات العليا

أجيزت الرسالة بتاريخ	ختم الاجازة
/ /	/ /
موافقة مجلس الكلية	موافقة مجلس الجامعة
/ /	/ /

فهرس المحتويات

الابواب	الفصول	البيان	الصفحة
		مقدمة	ب
		مشكلة الدراسة	ت
		اهمية الدراسة	د
		اهداف الدراسة	ش
		فروض الدراسة	ظ
		منهج الدراسة	ع
		حدود وبيانات الدراسة	ع
الاول		الدراسات السابقة	١
	الاول	الدراسات العربية	٢
	الثاني	الدراسات الاجنبية	١٨
		الخلاصة	٣١
الثاني		الملامح العامة لتكنولوجيا المعلومات فى القطاع المصرفى	٣٢
	الاول	نظم المعلومات واهميتها فى القطاع المصرفى	٣٥
		اولاً: أسس ومقرمات بناء نظام فعال للمعلومات المصرفية	٣٨
		ثانياً: التطور فى تسويق الخدمات المصرفية	٣٩
		ثالثاً: تطور تكنولوجيا المعلومات	٤٢
	الثاني	الاعمال المصرفية الالكترونية	٤٥
		اولاً- تعريف العمليات المصرفية الإلكترونية	٤٥
		ثانياً: الأساليب المصرفية الحديثة	٤٨
		ثالثاً: أنواع النقود الالكترونية	٥٥
		رابعاً: المميزات التي تحققها البنوك من تقديم خدمات النقود الالكترونية	٥٨
		خامساً: المخاوف المثارة حول النقود الالكترونية	٥٩
		سادساً: المؤسسات التي سوف تتولى إصدار النقود الالكترونيه	٥٩
		أ- سابعاً: البنك الجوال من خلال الهاتف المتحرك	٦١
		ثامناً: العلاقة بين البنك مصدر البطاقة وعملائه حاملى البطاقات	٦٦
		تاسعاً: مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية ومبادئ ادارة المخاطر	٦٩
		الخلاصة	٧٥
	الثالث	مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات فى القطاع المصرفى	
الباب الثالث		التحديات التى يواجهها القطاع المصرفى لمواجهة المنافسة العالمية والمحلية فى ظل تطور الاساليب التكنولوجية	

الابواب	الفصول	البيان	الصفحة
	الاول	تحليل اداء القطاع المصرفى فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى	٧٥
		اولا: دور البنوك التجارية فى خدمة الاقتصاد القومى	٧٦
		ثانيا: تطور النظام المصرفى فى مصر	٧٦
		ثالثا : تطور مؤشرات الاداء الاقتصادى فى مصر	٧٧
		رابعا: أهم التحديات التى تواجهها البنوك	٨٨
		١- تحرير وعولمة الخدمات المصرفية	٨٨
		٢- زيادة درجة المخاطر والأزمات التى تواجه البنوك	٩١
		٣- تنامى موجة الاندماجات على المستوى العالمى	٩٢
		٤- سيطرة البنوك الدولية على النشاط المصرفى	٩٢
		٥- منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية	٩٣
		٦- التكتلات الدولية	٩٣
		٧- التحالفات الاستراتيجية	٩٤
		٨- الشركات متعددة الجنسيات	٩٤
		خامسا: الاتجاهات الحديثة للقطاع المصرفى فى مواجهة التحديات المعاصرة:-	٩٥
		١- الاتجاه نحو الاندماج بين الوحدات المصرفية	٩٥
		٢- الاتجاه نحو تحقيق الجودة الشاملة	٩٧
		٣- الاتجاه نحو خصخصة البنوك	٩٨
		٤- ممارسة وظائف البنوك الشاملة	٩٩
		٥- تطوير الخدمات المصرفية	١٠٠
		٦- المشتقات المالية	١٠٠
		٧- التوريق المالى (التسديد)	١٠١
		٨- التأجير التمويلى	١٠٢
		٩- التمويل العقارى	١٠٢
		سادسا: استخدام التكنولوجيا فى مجال تقديم الخدمات المصرفية	١٠٢
		سابعا: تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية	١٠٣
	الثانى	ادارة مخاطر الانشطة المصرفية الالكترونية والانشطة النقدية الالكترونية	١٠٥
		اولا: مبادئ إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية والالكترونية	١١٠

الابواب	الفصول	البيان	الصفحة
		أ- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا (المبادئ ١ إلى ٣)	١١٠
		ب- ضوابط رقابة الأمان (المبادئ من ٤ إلى ١٠)	١١١
		ج- إدارة المخاطر القانونية ومخاطر السرعة (المبادئ ١١ إلى ١٤)	١١٥
		ثانيًا: إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية والأنشطة النقدية الالكترونية.	١١٦
		أولاً- تعريف الأنشطة المصرفية الالكترونية والأنشطة النقدية الالكترونية:	١١٧
		ثانيًا- المخاطر التي تواجهها البنوك	١١٧
		ثالثًا- إدارة المخاطر المصرفية والحكومية	١١٨
		رابعًا- أنواع المخاطر المصرفية	١١٩
		خامسًا: تحديد وتحليل المخاطر	١٢٢
		عرض مختصر للتجربة المصرية في اصلاح هيكل القطاع المصرفي	١٢٧
		الملامح الرئيسية لإصلاح هيكل القطاع المصرفي	١٢٧
		دور البنك المركزى فى الرقابة والإشراف على البنوك	١٣١
		الخلاصة	١٣٤
الباب الرابع		قياس اثر تكلفة الاستثمار فى انظمة المعلومات على اداء القطاع المصرفي	١٣٥
	الاول	تحليل اداء القطاع المصرفي بالتطبيق على بعض البنوك التجارية	١٣٦
		أولاً: تحليل القطاع المصرفي فى مصر	١٣٨
		أولاً: تحليل اداء القطاع المصرفي بالتطبيق على بعض البنوك التجارية	
		(أ) تحليل أداء القطاع المصرفي فى مصر :	١٣٨
		(ب) تحليل أداء أهم البنوك العاملة فى الجهاز المصرفي :	١٥١
		أولاً : مؤشرات الربحية	١٥٢
		ثانيًا : مؤشرات الكفاءة	١٥٤
		ثالثاً : مؤشرات السيولة	١٥٤
		رابعاً : مؤشرات جودة محفظة القروض	١٥٦
		الخلاصة	١٦٠
	الفصل الثاني	نموذج لقياس تقييم تكلفة الاستثمار فى انظمة المعلومات على اداء القطاع المصرفي	١٦٢
		النتائج والتوصيات	١٧٦

الصفحة	البيان	الفصول	الابواب
١٨٠	الملحق الاحصائي		
١٨٨	ملخص		
١٩٢	مراجع باللغة العربية		
١٩٨	مراجع باللغة الاجنبية		

فهرس الجدوال والأشكال

الصفحة	البيان	رقم
	ملامح القوى الاقتصادية (النافتا، الاتحاد الأوروبي، مجموعة الاسيان)	١
	القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تستخدم الكمبيوتر في مصر	٢
	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر (١٩٩٥ - ٢٠٠٦)	٣
	مزايا استخدام نظم المعلومات في البنوك	٤
	العلاقة بين اتفاق بازل I وبازل II	٥
	المخاطر التي تتعرض لها البنوك	٦
	أمثلة المخاطر المحتملة	٧
	معدلات حجم ونمو الجهاز المصرفي	٨
	هيكل الصناعة المصرفية	٩
	تطور أرصدة الودائع بالبنوك	١٠
	الاقراض والخصم وفقاً للقطاعات	١١
	الهيكل النسبي لكل نشاط من الارصدة الممنوحة من البنوك	١٢
	الاقراض والخصم وفقاً للأنشطة	١٣
	تطور المركز المالي للبنوك	١٤
	مؤشرات أداء البنوك	١٥
	مؤشرات الربحية	١٦
	مؤشرات الكفاءة	١٧
	مؤشرات السيولة	١٨
	مؤشرات جودة محفظة القروض	١٩
	المؤشرات الرأسمالية	٢٠
	نماذج أسلوب توفيق المنحنيات	٢١
	معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات التابعة والمستقلة	٢٢
	معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة	٢٣
	علاقة المتغيرات المستقلة مع الزمن	٢٤
	نتائج التنبؤ بالمتغيرات المستقلة والتابعة خلال السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٢	٢٥

مقدمة

هناك علاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتطور قطاع البنوك في مصر وتطور الاقتصاد المصري ككل ، ولا يمكن أن ينمو الاستثمار وتتطور الصناعة ويتضاعف الإنتاج وتزيد الصادرات بعيداً عن البنوك.. فالبنوك في أي مجتمع اقتصادي لاعب أساسي عليه أن يتلقى الكرة ليردها مرة أخرى، ليستفيد الجميع.. وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين عرفت خريطة الاستثمار في مصر مشروعات جديدة لم تكن معروفة من قبل.. ويبدو أن تلك المشروعات تميزت بتفعيل العنصر البشري واستخدامه وهو ما جعلها تنمو وتنتشر بصورة كبيرة، لكن مازالت تلك المشروعات بعيدة عن اهتمامات البنوك.

ومازالت أبواب البنوك مغلقة أمام الكثير من الأفكار المميّزة والمشروعات الواعدة.. من الشائع لدى البنوك التجارية أن هناك مشروعات عديدة محرومة من الائتمان البنكي علي رأسها مثلاً " مشروعات تكنولوجيا المعلومات "، " وصناعة البرمجيات " و"صناعة الهاردوير" و"صناعة السينما"، و"المعارض والخدمات الصحية" وقطاع كبير من من الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر. لقد اثبتت الدراسات السابقة ان هذه المشروعات لم تقبل على تمويلها البنوك اما لجهل بمدي جدواها أو لعدم وجود ضمانات كافية كضمان للائتمان البنكي.

ان معظم الشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات من الصعوبة امكانية حصولها على تمويل بنكي مما يجعل نمو هذا القطاع نمواً بطيئاً بالرغم من وجود كوادرات فنية ذو كفاءة عالية في مصر في ذلك القطاع . كما ان كثير من الدول اعتمدت اقتصاديتها علي صناعة تكنولوجيا المعلومات. على الرغم من ان صناع تكنولوجيا المعلومات عرضوا مرارا علي البنوك دراسات جدوى لعمل مشروعات جديدة في هذا القطاع ولكن قوبلت عروضهم بالرفض او بالتجاهل، في حين ان العديد من دول الشرق الاقصى (مثل دول جنوب شرق اسيا - ماليزيا) اعتمدت اقتصاديتها على صناعة تكنولوجيا المعلومات واثبتت كفاءة في هذا المجال (١) .

أن تطوير وتحديث صناعة الحاسبات والالكترونيات يحتاج الي استثمارات كبيرة وهائلة، وإن البنوك يمكنها أن تساهم في توفير تلك الاستثمارات. كما أن العامل الذي يدفع البنوك لتجاهل صناعة الحاسبات انها صناعة جديدة ولا توجد معلومات كافية حول المستثمرين فيها ، حيث ان توافر المعلومات يعتبر الأساس الذي يبنى عليه اتخاذ القرارات، حيث ان عدم توافر المعلومات يحول دون اتخاذ القرارات السليمة في سوق راس المال.

(١) التقارير السنوية ومعايير الاداء للبنوك التجارية ، البنك المركزي المصري ، سنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٣ .

مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في وجود أنظمة معلومات محاسبية في البنوك يصاحبه إنفاق رأسمالي وإنفاق تشغيلي يتعلق بهذا الاستثمار ، وبالتالي لابد من عملية الموازنة بين هذه الاستثمارات والعوائد المتوقعة منها ، حتى تكون هنالك جدوى من هذه الاستثمارات لذا فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول العلاقة بين تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات ومتطلباتها وأداء البنوك التجارية ، ويمكن صياغة المشكلة السابقة في التساؤل التالي :

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية ومتطلباتها وأداء البنوك التجارية ؟

وعليه تختبر الدراسة العلاقة بين تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات ومتطلباتها وأداء البنوك التجارية ، ويحاول الباحث عرض هذه المشكلة بشيء من التفصيل التالي:

يواجه القطاع المصرفي المصري (البنوك) العديد من التحديات على المستوى العالمي من خلال منظمة التجارة العالمية في تحرير الخدمات المالية وكذلك النمو المتزايد لتجارة الخدمات المالية وفوائد تحرير تجارة الخدمات والتكتلات الاقتصادية العالمية للقطاعات المصرفية ، وعلى المستوى المحلي (الخصخصة ، الاندماجات ، المستحدثات المالية الجديدة) ، مما يكون له تأثيرات كبيرة على القطاع المصرفي نتيجة للتطورات في استخدام تكنولوجيا المعلومات من حيث :

١- ضعف القدرة التنافسية الدولية لقطاع البنوك المصري في ظل التحرير المالي العالمي ويتمثل في (٢) :

• لم يصل الاهتمام بدور البنوك الشاملة في مصر إلى المدى المطلوب .
بالرغم من أن مفهوم المصارف الشاملة واضح تماما وهو وجود روابط وصلات ملكية ذات رقابة واسعة وممتدة من بنك ما إلى منشآت الخدمات المالية الأخرى ومنشآت القطاع الحقيقي ، إلا أنه في الواقع فإن الأنظمة المالية في العالم قد طورت أشكالا عديدة لهذا المفهوم .
المستوى الأول:- إن بعض البنوك الشاملة في القطاع المالي في بعض الدول مثل كندا وبريطانيا يكون لها حصص ملكية محدودة أو معدومة أو صلات بالمنشآت غير المالية وتتخبط البنوك في أنشطة الخدمات المالية الأخرى مثل تغطية اكتتاب الأوراق المالية .

(٢) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، " تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق - دراسة للتجربة المصرية " ، رسالة دكتوراة، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال - ٢٠٠١ ، ص .

المستوى الثاني :- هناك البنوك الشاملة ذات البنك الرئيسي ومن أبرزها بنوك اليابان وكوريا وعندها تكون هناك صلات متشابكة بين البنوك ومنشآت القطاع الحقيقي .

المستوى الثالث :- هناك البنوك الشاملة تماما ومن الأمثلة عليها الأنظمة السويسرية والألمانية ويتميز هذا النظام بوجود درجة اكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل حيث يتولى قسم في البنك أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية كما تمارس رقابة اكبر على المنشآت غير المالية.

ومن مزايا البنوك الشاملة وفورات الحجم ، وفورات النطاق، زيادة حجم الإيرادات المتولدة، زيادة تنوع الإيرادات ، إما التكاليف فتتحصر في زيادة التركيز في السوق واحتمال تزايد التناقض في المصالح.

إلا أنه في مصر لم يصل الاهتمام بدور البنوك الشاملة إلى المدى المطلوب.

• **ضعف دور البنوك في عملية الخصخصة لعدم توافر قاعدة لتكنولوجيا المعلومات المتكاملة (٣):**

فإنه للمساهمة في تقييم الأصول للمشروعات المطروحة للبيع بهدف التعرف على القيمة الحقيقية من خلال نظم المعلومات ، تبني إعادة تأهيل الشركات المتعثرة وإصلاح هياكلها المالية من خلال التعرف على المعلومات اللازمة عن هذه الشركة وهناك إجراءات أخرى كثيرة تتطلب وجود قاعدة معلومات تكنولوجية كبيرة وبالتالي تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات سوف يؤثر على أداء البنوك في عملية الخصخصة.

٢- بطء الاتجاه نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الحجم الكبير نتيجة الاختلاف في

تطبيق تكنولوجيا المعلومات بين البنوك (٤) :

اتحمت العديد من الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها الى الاندماج في سبيل مواجهه المنافسة الشديدة في السوق والمخاطر المرتفعة التي يتعرض لها نشاطها المصرفي ، وكان من الطبيعي ان تقبل المؤسسات المصرفية على الاندماج مع بعضها البعض ، لما لهذا الاندماج من مزايا اهمها مواجهه المنافسة الدولية الشديدة في السوق ، وخفض المخاطر التي يتعرض لها نشاطها المصرفي.

(٣) البنك الاهلى المصرى،"برنامج الخصخصة المصرى لعام ١٩٩٩"، النشرات الاقتصادية ، المجلد(٥١) ، العدد(٤) ١٩٩٨.

(٤) - د/ طارق عبد العال حماد،" التطورات العالمية وانعكاسها على اعمال البنوك"، كلية التجارة -جامعة عين شمي، الدار الجامعية ٢٠٠١، ص ١٩٩.

- بنك مصر، " عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي واثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومى " ، مركز البحوث،اوراق بنك مصر البحثية، العدد(٥)،١٩٩٩،ص ١٤ .